المشكلة الاجتماعية: خصائصها، أركانها، أسبابها، وتطورها ...

محمود لله ولد بيرامه السالك
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

مقدمة

شغلت المشكلات الاجتماعية – خاصة تلك المتصلة منها بالجريمة – انتباه الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين والسياسة منذ القدم. وحين بدأ علم الاجتماع يتطور في شكل مجال مستقل من مجالات المعرفة كانت المشكلات الاجتماعية من بين أهم الظواهر الاجتماعية التي شغلت اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع.

وزادت درجة الانشغال بمجال المشكلات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك لتعدد أنواع المشكلات وانتشارها، وخاصة تلك التي تصاحب ظاهرة التحديث، وهي الظاهرة التي اجتاحت مؤخرا جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى تزايد درجة العناية والاهتمام بالبحث العلمي الامبريقي (الميداني) والتوسع في استخدام نتائج الدراسات الامبريقية في برامج التخطيط لمجتمع عصري يواكب متطلبات التطور والتغير. وقد أدى هذا الاهتمام إلى تجمع بيانات ومعلومات كثيرة في هذا المجال، وإلى تضاعف عدد المحاولات لتنسيق هذه البيانات والمعلومات، وتطوير مفاهيم وأسس تربط ما بينها، بقصد تطوير نظريات تفسر الظواهر المختلفة التي تظهر في شكل مشكلات اجتماعية. وبذلك صار هذا المجال من أنشط مجالات علم الاجتماع وأغزرها.

وتتحدد أهمية هذه الدراسة من خلال الأثر الكبير للمشكلات الاجتماعية على الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية والأمنية... للمجتمعات الإنسانية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في كونها تعمل على إثراء الإطار المعرفي للمشكلة الاجتماعية، كما تكمن أيضا في كونها تمد المسؤولين في الجهات لمختلفة بالمعلومات التي من شأنها الحد من أثر المشكلات الاجتماعية المعاصرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلة الاجتماعية وعلى أسبابها وأركانها وخصائصها ومراحل تطورها تصنيفاتها.... معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية غيرها:

ما هي المشكلة الاجتماعية، وما هي أركانها؟

ما هي خصائص ومراحل تطور المشكلة الاجتماعية؟

ما الفرق بين المشكلة الاجتماعية والفردية؟

ما هي أسباب وأصناف المشكلة الاجتماعية؟

وتتكون محاور هذه الدراسة من عشرة محور جاءت على النحو التالي:

تناول **الأول منها:** تعريف المشكلة الاجتماعية، وبحث **الثاني:** أركان المشكلة الاجتماعية، وتطرق **الثالث:** لخصائص المشكلة الاجتماعية، وتخصص **الرابع:** في مراحل تطور المشكلة الاجتماعية، وتناول **الخامس:** الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الفردية، ودرس **السادس:** تصنيف المشكلات الاجتماعية، وتضمن **السابع:** أسباب المشكلات الاجتماعية، وتوقف **الثامن:** على الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية، وسلط **التاسع:** الضوء على مداخل دراسة المشكلات الاجتماعية، وأقتصر **العاشر:** على الخاتمة.

أولا: تعريف المشكلة الاجتماعية

المشكلة إما مسألة تتطلب حلا، قابلة للنقاش أو للبحث، في علم من العلوم، كأن نقول مشكلات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو فلسفية. وإما أمر يتعلق بنتيجة غير معروفة، يجري البحث عنها انطلاقا من بعض المعطيات. والمعنى العام والشائع للمشكلة، أنها صعوبة تعترضنا يجب حلها، للحصول على نتيجة ما[1].

وفيما يتعلق بالمشكلة الاجتماعية فإنه من الصعوبة بمكان وجود تعريف جامع شامل لها وذلك يرجع إلى طبيعتها من حيث المحتوى والشكل، ومن حيث التنوع والتداخل والتشابك بين العناصر المكونة لها، وبين المشكلات نفسها. وكذلك من حيث صلتها بالبناء الاجتماعي، واتصالها بثقافة المجتمع من جانب، ومن جانب آخر فإن محاولات تعريف المشكلة الاجتماعية ترتبط بالطبيعة التخصصية للكاتب أو المتخصص أو بالمدرسة الفكرية أو الاجتماعية التي ينتمي إليها، لذلك نجد تعريفات عديدة للمشكلة الاجتماعية.

[1] رجب بودبوس، مواقف 20، دار الأصالة والمعاصرة، طرابلس، ليبيا، 2009، ص 108.

إن المشكلات الاجتماعية تنبع من طبيعة الواقع الاجتماعي الذي ينشأ من أفعال وتفاعلات وعلاقات معقدة تخضع بشكل دائم للتغير والتبدل.

ولا يكاد يخلو مجتمع بشري من مشكلات اجتماعية قد تكون مزمنة أو طارئة يتعامل معها أفراد المجتمع بحسب مدى خطورتها على بناء المجتمع وتنظيمه القائم.

لقد حاول المختصون الوصول إلى تعريفات معينة تجعلنا نحدد الإطار العام لهذا النوع من الظواهر الاجتماعية وقد يكو ن ممكنا من خلال محاولتهم التعرف علي أنواع السلوك أو أنواع الخلل والانحراف في مجتمع معين، حتى يمكننا التصدي له بالبحث والدراسة والعلاج.

وفيما يلي نقدم بعض تعريفات المشكلة الاجتماعية:

يعرف أحمد زكي بدوي المشكلات الاجتماعية بأنها: "المفارقات ما بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع.

وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد لمجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام لمتفق عليه والذي يتمشى مع المستوى المألوف للجماعة.

وعادة تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية كما في حالة البطالة وتشرد الأحداث وغيرها[1].

ويعرّفها محمد عاطف غيث بأنها: ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية، ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق الأفعال الاجتماعية البناءة[2].

ويعرّفها عالم الاجتماع "كلير انس مارش" بأنها: "أي موقف اجتماعي يجذب انتباه عدد لا بأس به من الملاحظين المختصين داخل المجتمع مسترعيا اهتمامهم. أنه موقف يتطلب إعادة التوافق أو العلاج في عمل جماعي اجتماعي .

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1977، ص 393.

[2] محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 120.

يرى "مارش" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف أو وضع اجتماعي، مثل الفقر، أو البطالة، والجريمة، أو إدمان المخدرات، أو الطلاق. هذا الموقف في رأيه يسترعي أو يجذب اهتمام وانتباه عدد مهم من أفراد المجتمع المختصين مثلا في العلوم الاجتماعية، والقانونية، أو الدينية والاقتصادية، للأفراد المسئولين في ذلك المجتمع باختلاف مواقعهم. ويعتقد "مارش" أن جذب الانتباه لهذا الوضع الاجتماعي (السيء) يدعوهم إلي التفكير في معالجته حتى نعيد المنحرفين إلى الصواب والتوافق مع المجتمع ونعالج المرضى كالمدمنين على المخدرات، أو نحاول حل مشكلات الفقراء والعاطلين عن العمل. إن حل هذه الأوضاع الاجتماعية في رأي "مارش" لا يتم إلا من خلال عمل جماعي اجتماعي. أي من خلال تعاون الجماهير كافة القادرة على المساهمة والمساعدة في حل المشكلات. لأن الفرد لوحده مهما كانت قدراته لا يستطيع أن يقضي على البطالة، أو الفقر أو الجريمة أو تعاطي وإدمان المخدرات[1].

كما يعرّفها "لورانس افرانك" بأنها أية صعوبة أو سوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبيا مما يستدعي الحاجة إلى إزالته أو إصلاحه، وإن حل المشكلة الاجتماعية يعتمد بشكل واضح على اكتشاف وسيلة لهذه الإزالة أو الإصلاح. سلوك عدد كبير من الأفراد نرغب في إزالته أو إصلاحه.

في تعريف "أفرانك" للمشكلة الاجتماعية تأكيد على المشاكل التي نسميها مشكلات سلوكية، أي التي تنتج عن سلوك الشخص، مثل الانحراف والإجرام بمختلف إشكاله وإدمان المخدرات أو الطلاق. فإذا كان عدد الأفراد المطلقين كثيرا في المجتمع اعتبرنا ذلك مشكلة اجتماعية. وكذلك إذا كان عدد المجرمين في المجتمع كبيرا اعتبرنا ذلك مشكلة اجتماعية أيضا.

إن مثل هذه النماذج من السلوك تعتبر شيئا غير مرغوب فيه وجميع المجتمعات ترغب في إزالته والتخلص منه أو إصلاحه لأنها تمثل مشاكل اجتماعية كما يعتقد "فرانك". وهي حقيقة ثابتة في كل المجتمعات. فلا يوجد مجتمع يدعو إلى الانحراف والإجرام، أو يشجع الطلاق[2].

و يعرّف "أرك فيلسون" المشكلة الاجتماعية بأنها المشكلة التي ترتبط بصراع القيم. حيث يرى أن المشكلات الاجتماعية تظهر في المجتمعات التي يحصل فيها صراع للقيم الاجتماعية بين أفرادها

---

[1] الوحيشي بيري، المشكلات الاجتماعية، المطبعة الخضراء، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 11.

[2] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1999، ص 594.

وجماعاتها وفئاتها ،وقبائلها، وأجناسها ،وطبقاتها التي تؤمن في الكثير من الأحيان بقيم مختلفة. هذا النوع من المشكلات يظهر في المجتمعات التي تتسم بتعددية في ثقافاتها وفي أديانها وفي أعراقها وعاداتها وفي أجناسها وفي طبقاتها الاجتماعيةٍ كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية والأسيوية، والولايات المتحدة الأمريكية التي يحصل فيها الصراع بين الأجناس أو ما يعرف بالتمييز العنصري ،بين السود والبيض ،والحمر والصفر، وبين الديانات السماوية الثلاث والأديان الوضعية، أو بين طبقات المجتمع.

ويعرف "ولسلي" المشكلة الاجتماعية بأنها: "جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام ويتطلب بالتالي إجراءاً جماعياً لمواجهته[1].

و يعرّفها كل من "راب و سلزنك" بأنها:

اضطراب في العلاقات الإنسانية تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيرا أو تعيق المطامح الرئيسية لكثير من أفراده.

المشكلة الاجتماعية في رأيهما تظهر في المجتمع حينما لا توجد لديه القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس وتضطرب وتتفكك النظم السائدة وينتهك القانون وينعدم انتقال القيم إلى جيل بطريقة إيجابية، ويتحطم إطار التوقعات الاجتماعية. ومن هنا فالمشكلة الاجتماعية وفق هذا التعريف تمثل خللا أو انهيارا داخل المجتمع .

كما عرّفها "فيرتشايلد" بأنها موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع وإمكانياته. هذا الوضع يتطلب معه تجميع وتوجيه الوسائل الاجتماعية والاقتصادية لمواجهته والتخفيف من آثاره.

في رأي "تشايلد" أن الموقف أو الوضع الاجتماعي الذي نعتبره مشكلة اجتماعية ينشأ من ظروف المجتمع وإمكانياته. أي أن سبب المشكلة الاجتماعية وجذورها اجتماعية وليست طبيعية فهي تنشأ نتيجة لوجود الأفراد في المجتمع في الأساس، ثم تحدث المشكلة نتيجة لعلاقات هؤلاء الأفراد

---

[1] عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج خليجية(الكتاب الأول الأسس النظرية)، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، ص 10.

والجماعات مع بعضهم البعض. كما أن بعض المشكلات مثل الفقر والبطالة قد تنشأ نتيجة لإمكانيات المجتمع الاقتصادية[1].

أما "فولر" و "مايز" فقد عرّفا المشكلة الاجتماعية بأنها: حالة أو ظاهرة اجتماعية يراها غالبية الأفراد بما في ذلك ذوو النفوذ الاجتماعي في مجتمع و زمن معيّنين، انحرافا عن قيم ومعايير اجتماعية يحترمها ويقدسها ويخضع لها أفراد المجتمع وتتحكم في جوانب من أنماط السلوك العامة.

يعد تعريف "فولرومايز" من أفضل وأشمل تعريفات المشكلة الاجتماعية. ف "فولر ومايز"، يعتبران أن أي ظاهره اجتماعية يراها غالبية أفراد المجتمع بمن فيهم ذوي النفوذ الاجتماعي أمثال العلماء ورجال الدين، والكتاب والفنانين والأدباء ورجال السياسة في مجتمع و زمن معيّنين. إن أفراد المجتمع ورجال النفوذ هؤلاء يرون أن هذه الظاهرة تمثل انحرافا عن القيم والمعايير الاجتماعية التي يحترمها أفراد المجتمع ويقدسونها ويخضعون لها وتتحكم كذلك في جوانب من سلوكهم العام.

يعتبر هذا التعريف تعريفا شاملا لكل ما نسميه مشكلة اجتماعية سواء كانت مشكلة سلوكية مثل الإجرام والانحراف والطلاق وإدمان المسكرات والمخدرات، أو كانت مشكلة غير سلوكية مثل الفقر و البطالة[2].

بكل تأكيد إن الإجرام أو شرب الخمر أو إدمان المخدرات تمثل انحرافا عن قيم مجتمعنا ومعاييره الاجتماعية، فهي تتعارض مع ثقافته ودينه الإسلامي، كما أن الفقر أو البطالة تتعارض مع القيم الاجتماعية التي تفضل أن يعيش الفرد حياة مريحة كريمة ولا يعاني مآسي الفقر والحاجة والبطالة.

من التعريفات السابقة يمكننا القول بأنه لا يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية إلا من خلال نسق أو نظام من القيم الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية، أي بمعنى أن المشكلة الاجتماعية لا توجد من فراغ، وإنما توجد في سياق اجتماعي معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة، فخروج المرأة من بيتها سافرة في بعض المجتمعات العربية كان إلى وقت قريب يعد مشكلة اجتماعية أو انحرافا من

---

[1] الوحيشي بيري، مرجع سابق، ص 13.

[2] مصطفى عمر التير، المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام، مجلة الفكر العربي، العدد 19، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، يناير 1981، ص 15.

قبل المرأة على القيم والقواعد الاجتماعية، ولكن هذا السلوك في الوقت الحاضر يعتبر أمرا عاديا ولا يثير أي اهتمام، فالظروف الاجتماعية والثقافية هي التي تحدد ما إذا كان السلوك منحرفا أو سويا.

إذا المشكلة الاجتماعية هي ظاهرة سلبية تجلب الأذى والضرر لعدد كبير من أبناء المجتمع وتحتاج إلى اتخاذ عمل جماعي لمواجهتها ووضع نهاية سريعة لها تنقذ الأغراد من سلبياتها[1].

وعلى كل حال يمكن القول بأنه مهما كانت تعريفات المشكلة الاجتماعية، ومهما تعددت أشكالها وأنواعها ومسمياتها فإنه يتوجب أن تتوافر لها عدة جوانب أو أركان أساسية ومهمة.

ثانيا: أركان المشكلة الاجتماعية:

1. وجود قيم ومعايير عامة يحترمها الجميع، بمعنى وجود نظام للقيم يحدد ما ينبغي، أن يكون عليه السلوك العام، وما يتوقعه الفرد من الآخرين من أفراد المجتمع، وما يتوقعه الآخرون من الفرد من سلوك، سواء في مجال الحياة العائلية، أو في مجال الدين أو الاقتصاد، أو في مختلف التعاملات والعلاقات.

إن هذا النظام من القيم يمثل أداة لمعرفة ما إذا كان السلوك العام قد انحرف عن هذه القيم والمعايير، أم أنه منسجم ومتفق معها، ومن هنا تحدد درجة الانحراف الاجتماعي، وبالتالي تحدد طرق ووسائل العلاج.

2. وجود ظاهرة اجتماعية (سلوك عام) انحرفت عن القيم والمعايير المتفق عليها عرفا أو دينا أو قانونا، ومن هنا يمكن معرفة مدى التهديد الذي تشكله هذه الظاهرة المنحرفة أو السلوك العام للمجتمع ككل أو لجزء من المجتمع، وبالتالي معرفة ما إذا كانت المشكلة أخذت طابع المشكلة الاجتماعية أو لا ؟

3. وجود شعور عام، أو شعور قوي لدى المجتمع بأن ظاهرة اجتماعية انحرفت عن القيم والمعايير وأنه يجب أن يتدخل المجتمع لحماية نفسه منها.

وللتعليق على هذه الجوانب الثلاثة وعلى التعريفات التي سبق ذكرها يمكن التأكيد على أن عامل المكان والزمان والثقافة يتدخل إلى درجة كبيرة في تحديد المشكلة الاجتماعية. فما كان يعتبر مشكلة اجتماعية في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة، قد لا يعتبر مشكلة في فترة زمنية أخرى

[1] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 595.

في نفس المجتمع. فالفقر مثلا يمثل اليوم مشكلة اجتماعية كبيرة في المجتمع الموريتاني، ولكنه قد لا يكون كذلك في الخمسينيات من القرن الواحد والعشرين.

4. لا تعد المشكلة اجتماعية إلا إذا تعدت نطاق الفرد الواحد وأثرت في عدد كبير من الأفراد بحيث لا تكون مهددة للفرد وحسب بل للمجتمع ككل وبالتالي تخرج من كونها مشكلة فردية إلى كونها مشكلة اجتماعية.

5. إن حل المشكلة الاجتماعية أو مواجهتها يتطلب تكاتف جهود الجماعة، وتسخير إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، مما يزيد من تكاثف الجهود وتسخير الإمكانيات وجود الإحساس والشعور بأن هذه الظاهرة المرضية أو السلبية أصبحت مشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل وعلاج[1].

ثالثا: خصائص المشكلة الاجتماعية

إن الباحث في خصائص المشكلات الاجتماعية يجد صعوبة كبيرة في تحديدها ، وذلك لأن بعض المشكلات ذات خصائص واضحة يمكن التعرف عليها بسهولة كمشكلة اجتماعية ، والبعض الآخر هو نوع مستتر من المشاكل الاجتماعية التي لا يمكن أن يتعرف عليها الشخص العادي(غير المتخصص) بسهولة[2].

ولكن مع ذلك تمكن الباحثون في هذا المجال من تحديد أهم خصائص المشكلات الاجتماعية على الشكل الآتي:

1. **إن المشكلات الاجتماعية نسبية:** أي أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والعصور، وكذلك باختلاف الأفراد حتى في المجتمع الواحد وخاصة في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة والثقافات الفرعية.

إن ما يعتبر مشكلة في مجتمع قد لا يعد مشكلة في مجتمع آخر. ففي المجتمع الموريتاني تمثل البطالة مشكلة اجتماعية للكثير من الشباب. في الوقت الذي لا تمثل مشكلة اجتماعية في قطر مثلا. بينما نجد أن ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور لا يمثل مشكلة بالنسبة للمجتمع الموريتاني، كما تواجه العديد من المجتمعات مشكلات من هذا النوع.

---

[1] الوحيشي بيري، مرجع سابق، ص 16.

[2] أنظر: عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 15-16.

أما من حيث نسبيتها من حيث الفترة الزمنية ، فإن البطالة لم تكن تمثل مشكلة اجتماعية بالنسبة للموريتانيين في بداية التسعينيات من القرن الماضي وما قبلها ، بينما أصبحت في الوقت الحاضر تمثل مشكلة اجتماعية.

2. **تعدد أسباب وعوامل المشكلة الاجتماعية:** فلا يمكننا أن نحدد سببا واحدا مهما كان هذا السبب قويا ووجيها. فلو أخذنا مشكلة، كمشكلة الجريمة مثلا. لا يمكننا أن نرجع سبب جريمة السرقة إلى العامل الاقتصادي (الفقر) كأن نقول إن الشخص يسرق لأنه محتاج وفقير، وذلك لأن هناك العديد من المحتاجين والفقراء لا يسرقون. أو أن نرجع سبب الطلاق إلى الفارق العمري بين الزوجين، أو عدم القدرة على الإنجاب فقط.
3. **الوضوح:** بمعنى أن المشكلة الاجتماعية واضحة لدى الكثير من أبناء المجتمع، ويشعرون بأنها مشكلة اجتماعية تحتاج للعلاج والإصلاح، مثل مشكلة جنوح الأحداث أو مشكلة غلاء المهور، أو تعاطي المخدرات أو ارتفاع معدل الطلاق.
4. **تتداخل المشكلات بعضها ببعض:** فمشكلة انحراف الأحداث تتداخل مع مشكلات الطلاق، ومع مشكلات الفقر، ومع مشكلات التربية.
5. **تتأثر المشكلات بحالة الأفراد:** فالمشكلة قد يبرزها عامل السن كما هو الحال في حالات جنوح الأحداث، أو عامل اللون كما يتضح ذلك في مشكلة التمييز العنصري في بعض المجتمعات. أو عامل النوع أو الجنس، وتمثل ذلك في التمييز ضد المرأة[1].

تتضمن المشكلة سلوكا منحرفا أو أعراضا مرضية متكررة بمعنى أنها ليست سلوكا أو وضعا اجتماعيا مؤقتا يزول بسرعة. فالسلوك الإجرامي مثلا ليس ظاهرة مؤقتة تظهر في مناسبات وتختفي في مناسبات أخرى، ولكنه يوجد بشكل دائم ومستمر. مع أنه قد يظهر في فترة من الزمن أكثر من غيرها.

للمشكلة الاجتماعية آثار مضاعفة على جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية فآثارها لا تقف عند حدودها الصغيرة، بل تتعداها إلى مجالات أخرى. فمشكلة البطالة لا تنتهي آثارها في الجانب

[1] الوحيشي بيري، مرجع سابق، ص 19.

الاقتصادي فقط ، بل من الممكن أن تكون لها جوانب نفسية واجتماعية وأخلاقية تؤدي إلى ظهور مشكلات أخرى كالسرقة أو الإدمان على الكحول أو المخدرات[1].

رابعا: مراحل تطور المشكلة الاجتماعية

إن الاهتمام بتاريخ المشكلة الاجتماعية يعد أمرا ضروريا لاقتراح أساليب عمليّة لعلاج المشاكل الاجتماعية. كما يعتبر أمرا مهمًا أيضا في محاولات تطوير نظريات تفسير المشاكل الاجتماعية من حيث بدايتها وتطورها وظروف اختفائها، سواء بالعلاج أو بقبول المشكلة وبالتالي تغير النظام الاجتماعي الذي يسمح بقبولها كظاهرة سوية مثل ما قُبل خروج المرأة للتعليم والعمل وهي سافرة في بعض المجتمعات المسلمة، وهي قضايا كان ينظر إليها في هذه المجتمعات على أنها تمثل مشكلة في الستينيات وما قبلها من القرن الماضي، وكذلك القبول بتعاطي بعض أنواع المخدرات الخفيفة، في بعض المجتمعات الغربية على أنه أمر سوي وغير انحرافي أو إجرامي.

يرى علماء الاجتماع أن السلوك الاجتماعي يعتبر سويا وعاديا طالما كان متفقا مع القيم والمعايير السائدة، ويعتبر السلوك الاجتماعي منحرفا وغير سوي عندما يتعارض مع القيم والمعايير السائدة بشكل خطير يهدد التوازن و الاستقرار الاجتماعيين. وعندما يصل إلى هذه المرحلة يتحول السلوك إلى مشكلة اجتماعية.

إن الظواهر الاجتماعية بصورة عامة، والتي ينظر إليها على أنها مشكلات اجتماعية بصورة خاصة لا تحدث بصورة مفاجئة وإنما تتم نتيجة التفاعل مع البيئة والوسط الاجتماعي للأفراد خلال فترة زمنية محددة وتمر بسلسلة من التطورات في البداية إلى أن تصل إلى حالة النضج، أي أن المشكلات الاجتماعية لا تتكون في حالة تامة لافتة أنظار واهتمام أفراد المجتمع دافعة بهم لوضع سياسات وبرامج مناسبة لحلها، ولكن على العكس من ذلك فإن المشكلات الاجتماعية تظهر وفق تطور زمني يمكن أن نميز فيه مراحلها المختلفة[2]

ويعتبر عالم الاجتماع "هوارد بيكر" أحد أهم العلماء الذين كتبوا في موضوع مراحل تطور المشكلة الاجتماعية، أو ما يسميه البعض بالتاريخ الطبيعي للمشكلة . وقد حدد "بيكر" خمس مراحل يمر

---

[1] عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية، مرجع سابق، ص 17.

[2] مصطفى عمر التير، المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام، مرجع سابق، ص 16.

بها السلوك المنحرف ليصبح مشكلة يشكو منها المجتمع بأكمله، أو بعض جماعاته أو بعض فئاته، وهذه المراحل هي:

1. إدراك فرد أو جماعة بأن ظاهرة ما تهدد المجتمع وتهدد حالة التوازن والاستقرار ، وتظهر جهود فريق أو جماعة للتصدي لهذه المشكلة الاجتماعية ممثلا في النصائح والإرشادات والأحاديث أو العمل الإعلامي أو البحث العلمي.
2. انتشار الإحساس لدى أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع بأن الظاهرة أو السلوك المنحرف أصبح مشكلة تهدد سلامة المجتمع وظهور قناعة لدى الجمهور ولدى المسؤولين بأنه يجب عمل شيء ما تجاه هذه الظاهرة أو السلوك المنحرف الذي أصبح مشكلة تهدد سلامة المجتمع.
3. ظهور اهتمام رسمي أو غير رسمي بالظاهرة الاجتماعية أو السلوك المنحرف ويتجلى هذا الاهتمام في إجراء دراسة عن المشكلة واقتراح حلول لعلاجها.
4. انتقال الاهتمام من الذين نبّهوا للظاهرة إلى جهات رسمية أو متخصصة لإجراء مزيد من الدراسات وإجراء مزيد من التحليل واقتراح حلول وخطوات لعلاج المشكلة.
5. وصول الظاهرة إلى نقطة أو مركز الاهتمام العام بمعنى أن تصبح محور نشاط أفراد المؤسسات فتصبح نظاما علميا أو اجتماعيا مهمته دراسة المشكلات الاجتماعية التي يرى المجتمع أنها كذلك وتنشأ إلى جانب هذه المؤسسة أو المؤسسات، هيئات أخرى مهمتها تنفيذ الاقتراحات للعلاج ، ومتابعة برامج التعامل مع المشكلة[1].

خامسا: الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية

هناك تداخل وخلط بين ما يمكن اعتباره مشكلة اجتماعية، وما يمكن أن يكون مشكلة شخصية ، ويرجع ذلك في أغلب الأحوال إلى صعوبة الفصل بين النوعين من المشكلات، ولأن ما قد يعد مشكلة اجتماعية في نظر المجتمع ككل قد يكون مشكلة شخصية في نظر الشخص الذي يعيشها أو يعاني من ويلاتها ومصاعبها. غير أن الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية تتطلب ضرورة التمييز بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية.

---

[1] علي الحوات وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 1985، ص 15.

يرى علماء الاجتماع أن المشكلة تعتبر مشكلة شخصية إذا كانت أسبابها وكذلك علاجها يرجع إلى الفرد نفسه وإلى بيئته المباشرة. وتكون المشكلة اجتماعية حينما تكون أسبابها وعلاجها خارج نطاق الفرد وبيئته المباشرة.

معنى ذلك أن المشكلة الشخصية تعتبر اضطرابا في الظروف والإمكانيات المتوفرة للشخص. والمشكلة الاجتماعية تمثل خللاً في البناء العام للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[1].

ولتوضيح ذلك أكثر نذكر مثالا على مشكلة البطالة، فإذا كان شخص ما عاطلا عن العمل فإن هذا الشخص قد يعاني من صعوبات قد ترجع إلى قدراته وإمكانياته. فقد يكون هذا الشخص كسولاً، أو لم يتدرب لشغل وظيفة ما أو القيام بعمل منتج أو أنه غير قادر صحياً جسديا أو نفسيا على العمل. ففي هذه الحالة نكون أمام مشكلة شخصية. فعلاج هذه المشكلة يكمن في الفرد نفسه. وذلك بعلاجه إذا كان مريضا، أو أن يعلّم حرفة أو مهنة إذا كان غير متدرب على حرفة معينة. وبذلك يستطيع أن يقوم بعمل يتناسب مع قدراته الجسمية والنفسية.

ولكن عندما يرتفع معدل البطالة، بحيث يكون الآلاف من البشر بدون عمل بالرغم من قدرتهم عليه وسعيهم إليه. فإننا في هذه الحالة نكون أمام مشكلة اجتماعية لأن أسباب هذه المشكلة وعلاجها في هذه الحالة لا يمكن إرجاعه إلى الفرد نفسه.

ونضرب مثالا آخر زيادة على ذلك في توضيح الفرق بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية، حالة الزوجين اللذين تنشأ بينهما مشاكل قد تدفعهما إلى الطلاق أو الانفصال. إن نشوء المشاكل بينهما وإقبالهما على الطلاق قد تكون أسبابها كامنة في شخصيتيهما أو في بيئتهما المباشرة.

وعليه فالعلاج يقع في شخصية الزوجين ودائرتهما المباشرة. ولكن عندما يرتفع معدل الطلاق في المجتمع وترتفع نسبته بين المتزوجين فإننا في هذه الحالة نواجه مشكلة اجتماعية قد تكون أسبابها عيوب في البناء الاجتماعي، وفي نظام الأسرة، وفي العلاقات الاجتماعية بصورة عامة وفي التوقعات الاجتماعية، أي ما يتوقعه الزوج من زوجته من أدوار ونماذج سلوك، وما تتوقعه الزوجة من زوجها في ظل الثقافة السائدة في المجتمع[2].

---

[1] الوحيشي بيري، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 25.

[2] نفس المرجع، ص 26.

سادسا: تصنيف المشكلات الاجتماعية

تصنف المشكلات الاجتماعية إلى عدة تصنيفات، فقد يكون التصنيف تبعا للجانب المتضرر فيها. أو تصنيف حسب درجة الخطورة التي تشكلها على الفرد، والأسرة، أو على المجتمع ككل، وكذلك يمكن أن تصنف تبعاً لأسبابها وعواملها. هل هو الفرد، أو الجماعة، أو البناء الاجتماعي؟[1]

يمكن تقسيم المشكلات الاجتماعية وفقاً للجانب المتضرر منها إلى ثلاثة نماذج وهي:

1. **مشكلات تتعلق بالفرد:** مثل البطالة والانتحار وإدمان الكحول والمخدرات.
2. **مشكلات تتعلق بالأسرة:** مثل الطلاق وسوء التربية، والتفكك العائلي.
3. **مشكلات تتعلق بالمجتمع:** مثل الفقر، وانتشار الجريمة، والإرهاب، وتجارة المخدرات والمسكرات وتهريب السلع والبضائع والرشوة.

ولكن بناء على هذا التقسيم يجب أن نشير إلى أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية تتميز بالتداخل والتعقيد بحيث يعود ضررها على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع ككل وفي وقت واحد. فإدمان المخدرات وإدمان الكحول مثلاً قد يكون مشكلة فردية بالدرجة الأولى. ولكن الإدمان قد يؤدي إلى مشكلة أسرية مثل الطلاق. وإذا انتشر الإدمان في المجتمع أصبح بالتالي مشكلة اجتماعية تتطلب حلولاً تتعدى نطاق الفرد والأسرة.

أما أنواع المشكلات وتصنيفها حسب خطورتها فهي تتحدد بدرجة قوة أو ضعف ردة فعل المجتمع نحو هذه المشكلات. فالمجتمع عادة يبادر إلى مواجهة الجريمة كمشكلة اجتماعية، ويحاول وضع الحلول لها ومواجهتها الفورية، وذلك لخطورتها وآثارها السيئة على أمن واستقرار وراحة المجتمع، ولكننا من جهة أخرى لا نجد المجتمع يهتم بنفس الدرجة والسرعة لمشكلة اجتماعية مثل الطلاق، وذلك لأن الطلاق قد يكون ضرورة اجتماعية في بعض الحالات وقد لا يتعدى أثره الأفراد أو الأسرة التي تفككت بسببه.

وتصنف المشكلات بحسب درجة خطورتها إلى ما يلي:

1. **مشكلات خطيرة جدا:** وهي تتطلب حلولاً فورية وجهودًا كبيرة ومضنية لمحاربتها والقضاء عليها وذلك لخطورتها على سلامة وتنظيم المجتمع وعلى حياة الناس وممتلكاتهم، مثل تجارة المخدرات

---

[1] أنظر: مصطفى عمر التير، المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام، مرجع سابق، ص 18.

وتهريبها. وجرائم القتل والإرهاب الدولي والمحلي الذي تمارسه بعض الفئات داخل بعض المجتمعات.

2. **مشكلات متوسطة الخطورة:** ومن هذه المشكلات المتوسطة الخطورة البطالة وحوادث السير وانحراف الأحداث أي أنها أقل خطراً على المجتمع من المشكلات التي سبق ذكرها.
3. **مشكلات قليلة الخطورة:** وهي مشكلات يستطيع المجتمع في كثير من الأحيان احتوائها والتغلب عليها والحد من خطورتها وآثارها السلبية ومن أمثلتها العنوسة، وغلاء المهور والإسراف في الأفراح وفي المآتم ، والتدخين وربما كذلك الوساطة والمحسوبية.

أما تصنيف المشكلات الاجتماعية حسب مسببها، فيشير علماء الاجتماع إلى أن المشكلات التي يسببها الفرد هي المشكلات الاجتماعية التي تأتي بسبب عدم تكيف الفرد مع ثقافة المجتمع ومع عاداته وتقاليده وقوانينه مما يدفعه إلى ارتكاب أفعال تخالف القوانين والأنظمة السائدة، وتصنف كأفعال منحرفة. وقد يكون السلوك المنحرف بسيطاً مثل مخالفة بعض الآداب العامة، أو مخالفة بعض العادات والتقاليد، وقد يكون الانحراف خطيراً يثير غضب المجتمع، ويهدد سلامته وتوازنه واستقراره، مثل الإجرام والإدمان والتدهور الأخلاقي[1].

أما بالنسبة للمشكلات التي تكون الجماعة هي سببها، فهي المشكلات التي تظهر نتيجة لعضوية الفرد في جماعة معينة، جماعة منحرفة وخارجة عن القانون وعن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده فيتعلم منها الانحراف والإجرام.

المشكلات الاجتماعية التي يساهم المجتمع أو البناء الاجتماعي في ظهورها فيشير العلماء إلى أن التغير الاجتماعي يعرض البناء الاجتماعي للتغير والتطور، وقد يكون التغير الاجتماعي سريعاً فتنشأ عنه مشكلات اجتماعية مثل الانحراف والصراع بين الأجيال (بين الآباء والأبناء مثلا). أو قد يكون عدم تجانس أفراد المجتمع وجماعاته سبباً في ظهور المشكلات الاجتماعية كما هو الحال في بعض المجتمعات التي تتكون من أعراق مختلفة، حيث التمييز العنصري بين الأجناس، وخاصة بين السود والبيض، وحيث توجد طبقات اجتماعية متفاوتة أو تتمتع بعض فئات المجتمع بامتيازات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بينما لا تحصل فئات أخرى إلا على قدر بسيط من هذه

[1] مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 18.

الامتيازات أولاً تحصل عليها إطلاقاً. فتنشأ تبعا لذلك مشكلات الفقر، والسكن المتدني والتعليم البسيط، ومشكلات التمييز العنصري. كما أن اختلاف الأديان في المجتمع الواحد قد يؤدي إلى صراعات ومشكلات بين أتباع هذه الأديان.

هذا ويصنف بعض العلماء المشكلات إلى تصنيفات أخرى بحسب النوع إلى مشكلات اقتصادية مثل البطالة والفقر، ومشكلات سياسية مثل الصراع على السلطة، وانعدام الديمقراطية ومشكلات أسرية مثل الطلاق والتفكك الأسري، ومشكلات ثقافية مثل الغزو الفكري والثقافي، ومشكلات بيئية، مثل التلوث البيئي، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية.

سابعا: أسباب المشكلات الاجتماعية

تختلف وجهات النظر التخصصية في تفسير حدوث المشكلات الاجتماعية بحيث يربطها بعض المختصين بالعوامل المباشرة المؤدية إليها ويذكرون تبعاً لذلك عوامل لحدوث المشكلات الاجتماعية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو سياسي وآخر قانوني.

ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من العوامل والأسباب المؤدية لظهور المشكلات الاجتماعية التي لا يمكننا حصرها نظراً لتشعبها، كما تتشعب المشكلات وتتنوع ومع ذلك نستطيع أن نوجز بعض هذه الصعوبات فيما يلي[1]:

1. صعوبة تكيف الأفراد في المجتمع ومواجهة متطلبات التغيرات الاجتماعية التي حصلت في المجتمع.
2. التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع.
3. ضعف الروابط الاجتماعية الأولية بين أفراد المجتمع.
4. انعدام التجانس والتوافق بين أفراد وفئات المجتمع المختلفة.
5. الهجرة وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وأديانهم التي تسبب في خلق المشكلات الاجتماعية وعدم التوافق مع البيئة الجديدة.
6. التغير الاجتماعي السريع وما يحدثه من آثار في مختلف النظم الاجتماعية.
7. عجز مؤسسات المجتمع مثل "الأسرة أو النظام السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ..الخ".

[1] معن خليل عمر وآخر، المشكلات الاجتماعية، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991، ص 70 .

عن تحقيق الأهداف وتنفيذ المسؤوليات والواجبات التي وجدت من أجلها. وهذا يقلل من التزام الأفراد بأنظمتها، مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية[1].

8. الحروب والنزاعات بين الشعوب والقبائل والجماعات، تؤدي إلى الهجرة وإلى التعصب والصراع والتفكك الاجتماعي والفقر والبطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية[2].

ثامنا: الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية:

إن أول المراحل التي تمكن الباحث أو المهتم بعلاج المشكلة الاجتماعية أو فهمها وتحديد مداها وطبيعتها ووضع الحلول اللازمة للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها تكمن في الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة الاجتماعية والكيفية التي يتم بموجبها التعرف على العوامل والظروف المسببة لها. فقبل القيام بأي عمل منهجي في إطار النظريات المفسرة للظواهر الاجتماعية والعلاقات الإنسانية بشكل عام وقبل وضع خطة شاملة لعمليات مواجهة المشكلة لابد أن تكون هناك دراسة شاملة لكل الجوانب وفروع ومسببات المشكلة، ويجب أن يكون منهج الدراسة مبنياً على أطر مأخوذة من الواقع الطبيعي نفسه بعيداً عن التحريات التصورية لضمان المنهجية والموضوعية.

إن الهدف من دراسة المشكلات الاجتماعية لا يكمن فقط في الوصول إلى نظرية أو تعميم لتفسيرها أو تفسير المشاكل المشابهة لها، بل أيضا إلى علاج المشكلة والتمكن من السيطرة عليها أو الحد منها وبالإضافة إلى ذلك يسعى الباحثون في مجال دراسة المشكلات الاجتماعية بالإضافة إلى وضوح الرؤية والدقة والموضوعية، بحيث يكون سعي الباحث في دراسته للمشكلة الاجتماعية نحو الوصول إلى أقصى قدر ممكن من وضوح الرؤية للواقع الاجتماعي المتعدد الأبعاد والمتداخل العلاقات والتي تنشأ المشكلة وتنمو، بل وتعالج من خلاله، وإلى إتباع أكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية والبعد عن التحيز في دراسته للمشكلات الاجتماعية.

وهناك اتجاهات عديدة تحاول تفسير وفهم المشكلات الاجتماعية بإرجاعها إلى عوامل خرافية أو اجتهادية لا تستند على قاعدة البحث العلمي ودون أن تستند على حقائق واقعية ملموسة. إن

---

[1] مساعد بن إبراهيم الحديثي، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية 1995، ص 175.

[2] أنظر: عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج خليجية، مرجع سابق، ص 32.

مواجهة المشكلة الاجتماعية لا تتم إلا بمعرفتها معرفة موضوعية دقيقة تقوم على أساس البحث العلمي، والذي من خلاله يمكن إدراكها في تنوعها و ديناميتها وتحديد العوامل المسببة لها[1].

إن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية لا تختلف من الناحية المنهجية على دراسة أي ظاهرة اجتماعية أخرى، حيث تبدأ بتحديد المشكلة المراد دراستها، ثم تحديد نوع الدراسة أو التصميم، هل هي دراسة استكشافية أو وصفية أو تحليلية، تم تحديد وسيلة جمع البيانات اللازمة المناسبة لموضوع الدراسة، أي هل تجمع البيانات من الوثائق والكتب الموجودة بالمكتبات وهي تعرف بالدراسة المكتبية، أم هل ستجمع البيانات من الميدان من الأفراد، وفي هذه الحالة ستكون وسيلة جمع البيانات هي الاستمارة أو المقابلة.

بعد تحديد وسيلة جمع البيانات تأتي مرحلة جمع البيانات من المكتبات أو من الميدان. ثم تبدأ عملية تفريغ البيانات وتبويبها. ثم أخيراً يبدأ في تحليل البيانات التي تم جمعها وتبويبها. المرحلة النهائية هي مرحلة إعداد التقرير النهائي عن المشكلة موضوع الدراسة.

وهكذا يمكن للباحث باستخدام مناهج البحث الاجتماعي لدراسة المشكلات الاجتماعية تكوين فهم نظري عن أسباب وطبيعة المشكلة وأيضاً الوصول إلى وضع العلاج المناسب لها أو التخفيف من حدتها.

وتزداد أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية في تطوير وسائل وأساليب العلاج اللازمة إذا توفرت لهذه الدراسة شروط الموضوعية وأساليب البحث العلمي التي تمكن من الدراسة المتجردة للمشكلة بحيث تساعد على فهمها بدرجة عالية من الدقة والموضوعية، وهكذا كما يقول الأستاذ "لاور" إن الفهم الدقيق للمشكلة الاجتماعية يقوم على إتباع أساليب البحث العلمي وليس على ما يمكن اعتباره سبباً مقبولا.

وتمثل الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية جزءاً رئيسياً من برنامج علاج المشكلة يتصل اتصالاً وثيقاً بجميع مراحل العلاج لأي مشكلة وذلك على اعتباره يمثل برنامجاً علمياً يقوم على استقصاء وفهم المشكلات الاجتماعية.

---

[1] على الحوات وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 74.

إن كثيراً من المشكلات الاجتماعية كانت قائمة طوال تاريخ الإنسانية إلا أن الأساليب الحديثة وتنوع وتشعب المشكلات حتم ضرورة مواجهتها بسلاح العلم وكان من نتيجة ذلك أن اعتمدت المجتمعات الحديثة أسلوب البحث العلمي في دراسة مشكلاتها الاجتماعية[1].

إن الطريقة العلمية لدراسة المشكلات الاجتماعية لا تختلف في الواقع عن دراسة أي ظاهرة اجتماعية أخرى. ولكن بعض العلماء يؤكدون على الباحث في المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر العلم أن يراعي عدة اعتبارات من أهمها:

1. ترابط النظم الاجتماعية ترابطاً عضوياً، أي أن النظام الاقتصادي مثلا مرتبط بالنظام السياسي، وبالنظام العائلي والنظام الديني.
2. ترابط المشاكل الاجتماعية ترابطاً عضوياً ومتداخلة مع بعضها البعض أيضا.
3. حل المشاكل الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير في طابع الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية.
4. المشاكل الاجتماعية تعكس الطابع والتوجه القيمي للمجتمع.

إن هذا يعني أن وجود المشاكل الاجتماعية، وظهورها في المجتمع مرتبط بوجود قيم معينة في المجتمع، وأن وضعا اجتماعيا أو سلوكا معينا قد تعدى على هذه القيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع وبالتالي اعتبر الوضع أو السلوك مشكلة اجتماعية.

لذلك يجب على الباحث في موضوع المشكلات أن يهتم بدراسة قيم ومعايير المجتمع موضوع الدراسة لأن ذلك يساعده على فهم المشكلة ومدى امتدادها وعمقها في المجتمع.

5. إن مقاييس الخطأ والصواب والخير والشر، والسوية والانحراف تتغير بتغير الزمان والمكان. وهذا يحول دون أن يتصور الباحث أن المشاكل الاجتماعية طبيعية وعامة أو مطلقة في المجتمع الإنساني.

الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 83.

[2] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع: دراسات تطبيقية، درا النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974، ص 66 – 67.

ويمكننا تحديد أهم إسهامات المشتغلين في العلوم الاجتماعية في مجال المشكلات الاجتماعية في النقاط الآتية:

1. حصر وشرح التعريفات المختلفة للمشكلة الاجتماعية، حيث يقوم علماء الاجتماع باستعراض التعريفات المختلفة، لأن تعريف المشكلة يختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الجماعات، وهو بهذا يوضح حقيقة نسبية المشكلات، والاختلاف في التفكير حول المشكلات من قبل أفراد المجتمع فعلماء الاجتماع يمكن أن يختاروا أنسب وأفضل التعريفات بعيدا عن التعصب أو تصوير كل جماعة لآرائها على أنها الآراء الوحيدة الصحيحة.
2. يمكن لعلماء الاجتماع الإسهام في فهم ومواجهة المشكلات الاجتماعية.
3. كشف الخطوات المهمة التي يمكن إتباعها للقضاء على المشكلة، أو على الأقل التخفيف من حدتها. أي وضع سياسات لمواجهة المشكلات والتنبؤ بها قبل حدوثها.
4. اقتراح أساليب جديدة للتعامل مع المشكلة الاجتماعية، فقد توصف ظاهرة بأنها مشكلة اجتماعية بناء على عادات أو تقاليد أو أنظمة اجتماعية قد لا تتمشى وروح العصر الحديث فقد تزول صفة (الانحراف) عن الظاهرة وتخرج من مجال المشكلات الاجتماعية إذا استطاع علماء الاجتماعي إقناع أفراد المجتمع بضرورة تغيير بعض العادات والتقاليد القديمة التي قد لا تلائم الحياة في هذا العصر.
5. محاولة التعرف الدقيق على الأسباب المؤدية لظهور المشكلات الاجتماعية بحيث نستطيع علاجها بالقضاء على الأسباب المؤدية إليها.
6. ضرورة أن تتكاثف جهود علماء الاجتماع والمسئولين في المجتمع لمواجهة المشكلات الاجتماعية.
7. توعية أفراد المجتمع من خلال الأبحاث والكتابات، و من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأخطار ومضار بعض نماذج السلوك التي تنتج عنها مشاكل اجتماعية، كشرب الخمر، أو تناول المخدرات أو تأخر سن الزواج.
8. ضرورة إشراك علماء العلوم الاجتماعية في لجان البحث والتقييم والتخطيط ومتابعة البرامج الاقتصادية والاجتماعية والإسكانية في المجتمع، كما يجب استشارة علماء الاجتماع في الأمور الاجتماعية والسياسية.
9. يمكن أن يساهم علماء الاجتماع في التعريف بالمشكلات الباطنة أو المستترة أي غير الواضحة

لعامة الناس، وتحذيرهم منها.

يمكن أن تقدم الخدمة الاجتماعية كمهنة، مساعدات لحل المشكلات التي تواجه الأسرة، مثل انحراف الأحداث، أو في حالات الطلاق أو الفقر والمرض[1].

تاسعا: مداخل دراسة المشكلات الاجتماعية

هناك مداخل متعددة لدراسة المشكلات الاجتماعية، وهذه المداخل هي:

1. **المدخل الديني:** كانت القواعد والتشريعات الدينية والقانونية منذ آلاف السنين هي المداخل أو المتصورات الكبرى التي يمكن من خلالها تحديد المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومن ثم مواجهتها. تعالج الكثير من المشاكل الاجتماعية من وجهة النظر اللاهوتية أو الدينية بوصفها تعديات على النظام الأخلاقي المقدس، حيث تعد مظاهر للشر وللخطيئة.

توجد بين الدين والقانون علاقة وثيقة وتاريخية، في دراستهما للمشاكل الاجتماعية. فأفعال مثل السرقة أو القتل، أو ممارسة الرذيلة ينظر إليها كل من القانون والدين على أنها تمثل اعتداء على المعايير والقيم والأخلاق. أما من وجهة النظر القانونية الخالصة تعتبر المشكلة الاجتماعية واقعة قانونية بوصفها جريمة أو جنحة أو اعتداء على النظام القانوني في المجتمع.

وجدير بالذكر أن للعنصر الديني حضور قوي في قوانين جل الدول المسلمة.

2. **المدخل الصحفي:** إن الصحافة منذ بدايتها الأولى، وبصورة خاصة منذ القرن الثامن عشر، وبروز الثورة الصناعية أداة مهمة لتحدي ومهاجمة الاستغلال والتفكك الأسري والانحراف، وتشغيل الأطفال والاستغلال البشر للبشر. والبغاء والجريمة وغيرها من المشكلات والأمراض الاجتماعية. وهي لا زالت وسيلة فعالة لإثارة وتوعية الناس نحو مثل هذه المشاكل.
3. **المدخل الفني والأدبي:** الفن بأشكاله المختلفة سواء تلك المتمثلة في التصوير أو المسرح، أو الشعر أو الموسيقى. الكثير من الأعمال الأدبية التي ظهرت في الماضي كان المقصود بها مهاجمة الفقر والظلم والعنف و اللا مساواة والعبودية وغيرها. وأثار الفنانون بأعمالهم شعور وانتباه الناس للمشاكل الاجتماعية والأخلاقية.

---

[1] أنظر: الوحيشي بيري و آخر، المشكلات الاجتماعية، المطبعة الخضراء، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 76.

- محمد صفوح الأخرس وآخر، الخدمة الاجتماعية، منشورات جامعة دمشق، ط4، 1997، ص 77.

4. **المدخل الاجتماعي في دراسة المشكلات الاجتماعية:** يختلف المدخل الاجتماعي في دراسة المشكلات عن المداخل التي سبق ذكرها. وذلك لأن هدف علم الاجتماع الأساسي هو الكشف عن أسباب المشكلات الاجتماعية وتحديد اتجاهاتها وعلاقاتها بمختلف مجالات السلوك الاجتماعي. ومحاولة فهم الظروف التي جعلت المشكلات الاجتماعية تظهر بصورتها الحالية ولم يكن هدفه مجرد إثارة مشاعر الناس ووعيهم، أو عقابهم كما هو هدف المدخل القانوني، والديني والصحفي والأدبي[1].

إن علم الاجتماع عندما يتصدى لدراسة المشكلة الاجتماعية لابد له من معرفة ودراسة عدد من الموضوعات أو المسائل ذات العلاقة بالمشكلة من أهمها:

1. إلى أي حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولاً اجتماعية. ومعنى ذلك أن المشكلة الاجتماعية ما هي إلا نتيجة لاضطراب أو تخلخل يصيب بناء المجتمع. فالمشكلة الاجتماعية لا بد أن يكون لها أصل اجتماعي نتيجةً لعلاقات الناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض. أو نتيجةً لتغيرات اجتماعية سريعة، أو غير متكافئة. أما ربط المشكلة الاجتماعية بالأزمات أو الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الزلازل أو البراكين، أو غيرها فإن علماء الاجتماع في الأغلب يرون أن هذه المشاكل تعتبر مؤقتة أو سطحية، وأن آثارها يمكن وقفها أو التصدي لها والتخفيف من حدتها بقوة الإرادة.
2. منهم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية في المجتمع؟ يحتاج علماء الاجتماع إلى معرفة وتوضيح منهم الذين يحكمون على الأحداث الجارية والظروف الاجتماعية السائدة ونماذج السلوك باعتبارها تمثل مشكلة اجتماعية . إن نظرة الناس إلى الأحداث والأوضاع الاجتماعية، أو إلى أي انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع الواحد على أساس عدة اعتبارات منها:

أ. الاختلاف في التنشئة الاجتماعية: إن الاختلاف في التنشئة يؤدى إلى اختلافات في النظرة إلى الحياة وإلى السلوك الاجتماعي المفضل أو إلى السلوك المنحرف.

ب. الاختلاف في الثقافات حتى داخل المجتمع الواحد. وخاصة إذا كان المجتمع يضم ثقافات متعددة وأديان ولغات وأجناس مختلفة مثل أمريكا، أو بعض الدول الإفريقية أو الهند. فالثقافات نتيجةً

---

[1] الوحيشي بيري، المشكلات الاجتماعية، ص 69.

لاختلافها لا تتفق في نظرتها إلى الأمور الاجتماعية وإلى نماذج السلوك المفضلة نظرة واحدة.

جـ. الاختلاف في المهنة يؤدي إلى اختلافات في النظرة للوقائع الاجتماعية. فنظرة الشرطي مثلا تختلف عن نظرة بائع الخمور أو المخدرات أو مهرب البضائع عبر الحدود.

د. الاختلاف في المستويات التعليمية قد يؤدي إلى اختلافات في النظرة إلى المسموحات والممنوعات. وإلى نماذج السلوك المقبولة، ونماذج السلوك غير المقبولة.

3. المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة (أو الغامضة):

إن المشاكل الاجتماعية الواضحة، هي تلك المشاكل التي يراها أو يشعر بها أغلب أفراد المجتمع ويتأثرون بها. كالإجرام والانحراف، أو الفقر والبطالة ومعدلات الطلاق العالية[1].

أما المشاكل المستترة أو الغامضة فهي التي تتعارض مع قيم الجماعة وأهدافها دون أن تلاحظ الجماعة هذا التعارض أثناء ممارستها لحياتها. إن على عالم الاجتماع أن يكتشف النتائج التي يمكن أن تترتب على تمسك الفرد أو المجتمع ككل بقيم وإجراءات معينة. وكذلك أن يكتشف نتائج الخروج أو التخلي عن قيم معينة[2].

إن التمسك بقيم الإنجاب (إنجاب أكبر عدد من الأطفال) قد أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية في العديد من دول العالم النامي كالهند ومصر وبنغلاديش .. وغيرها. نتيجةً لتزايد عدد السكان بشكل كبير ووصوله إلى ما يعرف بالانفجار السكاني، والذي أدى إلى مشاكل الفقر والبطالة والتشرد، ومشاكل الإسكان ..الخ.

كما أن التخلي عن قيم مثل قيمة الحرية، أو المساواة أو الزواج أو العدالة ، قد أدى إلى ظهور العديد من المشكلات مثل مشكلات التمييز العنصري، ومشاكل الظلم والتسلط والاستعمار القديم والجديد، والتفكك الأسري، وانتشار الدعارة[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 71.

[2] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع: دراسات تطبيقية، مرجع سابق، ص 68 و ما بعدها.

[3] علي الحوات و آخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 96.

عاشرا: الخاتمة

إن المشكلة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تعتبرها الغالبية في مجتمع وزمن معيّنين على أنها مشكلة تهدد أمن جانب من الحياة الاجتماعية وسلامته. وبعض المشكلات لها طابع عالمي، فتعرف كذلك في أغلب المجتمعات، وفي أغلب الأزمنة التاريخية المختلفة، كالجريمة مثلا. وبعض الظواهر تعد كمشكلات في بعض المجتمعات أو خلال بعض الأزمنة، وقد ينظر إليها كأنماط للسلوك السوي في مجتمعات أخرى، أو خلال أزمنة مختلفة. وقد نال مجال المشكلات الاجتماعية اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع منذ السنوات الأولى التي بدأ فيها هذا المجال من المعرفة يتبلور في شكل مجال علمي مستقل.

ويساهم المتخصصون في علم الاجتماع في مهمة تحديد الإطار العام للمشكلة الاجتماعية، وفي التعرف عليها وعلى مراحل تطورها، وفي اقتراح برامج عملية للتقليل من مضارها، أو الحد من انتشارها، أو القضاء عليها.

و تعد دراسة المشاكل الاجتماعية من أهم مجالات البحث والدراسة في علم الاجتماع. وهي نشاط تطبيقي يهدف إلى اختيار بعض النظريات الاجتماعية بما في ذلك النظريات الاجتماعية المتعلقة بمشكلات المجتمع، كما يهدف علم الاجتماع إلى الاستفادة من الحقائق الاجتماعية في رسم برامج وقائية وعلاجية للمشاكل الاجتماعية السائدة في المجتمع. وعلى أية حال صنّف علماء الاجتماع المشكلات الاجتماعية إلى نوعين رئيسيين يتسبب في أحد هذين النوعين المجتمع نفسه من خلال عدم قدرة وفاعلية النظم الاجتماعية على توفير الإمكانات التي يتوقعها الأفراد وترتبط صور هذا النوع بمظاهر التفكك الاجتماعي وباختلاف حالة التوازن في التركيب الاجتماعي. والنوع الثاني من المشكلات يأتي نتيجة فشل الفرد في التكيف مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في مجتمعه، فيرتكب أفعالاً تخالف القوانين والأنظمة السائدة في مجتمعه وتصنّف كأفعال منحرفة.

ويقوم الباحث الاجتماعي أثناء تعرضه للمشكلة الاجتماعية بتحديد الإطار العام للمشكلة الاجتماعية و بالتعرف عليها وعلى مراحل تطورها، ثم اقتراح برامج عملية للتقليل من مضارها أو الحد من انتشارها أو القضاء عليها.

المراجع المعتمدة

1- علي الحوات وآخرون. دراسات في المشكلات الاجتماعية. المعهد العالي للحدمة الاجتماعية. طرابلس. ليبيا. 1985.

2- معن خليل عمر وآخر. المشكلات الاجتماعية. دار الحكمة للطباعة والنشر.1991.

3- مساعدين إبراهيم الحديثي. مبادئ علم الاجتماع الجنائي. مكتبة العبيكان. الرياض. السعودية.1995.

4- محمد عاطف غيث. علم الاجتماع: دراسات تطبيقية. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان.1974.

5- الوحيشي بيري. المشكلات الاجتماعية. المطبعة الخضراء. طرابلس. ليبيا.2004.

6 – مصطفى عمر التير. المشكلات الاجتماعية تحديد إطار عام. مجلة الفكر العربي. العدد 19. معهد الإنماء العربي. بيروت. لبنان. يناير – فبراير 1981.

7 – رجب بودبوس، مواقف 20، دار الأصالة والمعاصرة، طرابلس، ليبيا، 2009.

8 – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1977.

9 – إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1999.

10 – محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.

11 – محمد صفوح الأخرس وآخر، الخدمة الاجتماعية، منشورات جامعة دمشق، ط4، 1997.

12 – عبد المنعم محمد بدر، مشكلاتنا الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج خليجية (الكتاب الأول الأسس النظرية)، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، 1985.